اللجنة الرئاسية ومواجهة خطورة إقصاء المنظمات والشباب

أكدت قيادات منظمات المجتمع المدني وشبابية أن هناك وعدم جدية من قبل اللجنة الوزارية في تعاملها مع المنظمات المدنية وحواراتها معها للتهيئة للحوار الوطني واختيار المنظمات المشاركة فيه وفي اللجنة التحضيرية.

مشيرين في أحاديث لـ«الميثاق» الى ان هناك إقصاء وإلغاء في التعامل مع المنظمات، حيث يتم اقصاء المنظمات المستقلة وغيرها وكذا عدم التزام اللجنة الرئاسية والوزارية بالشروط التي تم وضعها لمشاركة المنظمات وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها، معتبرين ان هناك تواطؤاً واضحاً مع احزاب المشترك وتحديداً الاصلاح.. هذا الى جانب الالتفاف على المنظمات من خلال عدم الالتزام بالشروط التي تم الاعلان عنها في الصحف ووسائل الاعلام بخصوص مشاركة المنظمات الراغبة بالحوار..

لافتين الى ان اللجنة الرئاسية تستهين بالمنظمات من خلال عدة ممارسات منها عدم الرد على الاتصالات التي تأتي للارقام التي وضعتها اللجنة الرئاسية في الاعلان المشار إليه والتي كانت غير صحيحة.. فإلى الحصيلة :

استطلاع : عبدالكريم المدي

< بداية قال الاخ باسم الرعدي - رئيس منظمة الشباب المستقلين: لقد كنا متواجدين في جميع اللقاءات مع اللجنة الرئاسية وفوجئنا ان الاخوة المكلفين من اللجنة الرئاسية لادارة هذه اللقاءات مع منظمات المجتمع المدني يتعاملون مع شبابها وقياداتها بلغة آستعلائية، وذلك لأنهم قد حددوا اختيارهم لأسماء معينة من منظمات معينة مرشحة من قبل أحزاب وساحات معينة.. مع انهم لا يمتلكون تراخيص وليس لهم منظمات مجتمع مدني.. وهذا يدل على ان أطرافاً معينة في الاحزاب هي المسيطرة على الوضع لتأخذ حصصها من نافذة الاحزاب وتأخذ حصص المستقلين والاحزاب غير المدعومة من الاخوان المسلمين وغيرهم.

< مضيفاً: انه لايوجد من ضمن الذين اختاروهم أي ممثل للشباب في المنظمات المستقلة الفاعلة وغيرها والتي يحمل شبابها رؤى وطنية ومشاريع وطنية ذات بعد واقعي استراتيجي.

مؤكداً انه واثناء حضور ممثلين من المنظمات الورش التي قامت بها اللجنة الرئاسية نجد ان كل المدربين لايقدمون أي مفاهيم وخبرات ومعلومات ووسائل لكيفية الحوار او المشاركة فيه، أو ما مدى أهميته وأهمية مشاركة جميع قوى المجتمع المدني فيه.

لايردون على الهاتف

< وقال الرعدي: هناك كولسة أو «كلفتة» لهذا الموضوع من قبل اللجنة الرئاسية الى جانب عدم التزامهم بالشروط التي وضعت لمشاركة المنظمات الشبابية الراغبة في المشاركة في الحوار الوطني واللجنة التحضيرية.. فاللجنة الرئاسية أو من اختارتهم لادارة الحوارات والنقاشات مع المنظمات المدنية يمارسون الاقصاء والتهميش والتعالي واللامبالاة، ومثال على ذلك: اعطونا ارقام هاتف وبريداً الكترونياً وعناوين.. وحينما نحاول التواصل معهم لانجد من يرد علينا.. او يعيرنا أي انتباه، والارقام الهاتفية ايضاً غير صحيحة.

مشيراً الى انهم كمنظمات مجتمع مدني مستقلة قد عقدوا خلال اليومين الماضيين لقاءً فيما بينهم وشارك فيه ممثلون من جميع المحافظات وقد وجدوا ان هناك شباباً لديهم رؤى مهمة وأفكار قيمة تصب في مصلحة الحوار والتوافق وتساهم في آخراج الوطن من هذه الدوامة التي هو فيها.. وقد تم الاتفاق على لقاء موسع فيما بين منظمات المجتمع المدني المستقلة يعقد اليوم الاثنين ويتم التركيز فيه على رؤى وتصورات المنظمات المستقلة في مؤتمر الحوار الوطني القادم.. وسوف يتم نشر ما سيخرج به هذا اللقاء من نتائج وقرارات في وسائل الإعلام، حيث سيعرف الجميع الكثير من أعمال التهميش والاقصاء من قبل اللجنة الرئاسية وممثليها تجاه المنظمات المدنية والشبابية والابداعية الفاعلة.

وأكد باسم الرعدي أنهم لن يكتفوا بهذه اللقاءات فيما بينهم بل انهم سينشرون ما تقوم به اللجنة الرئاسية من غسيل توحد ممارستها ازدواجية وكولسة واقصاء بل سينظمون العديد من الوقفات الاحتجاجية أمام مقر الاتحاد الاوروبي ومكتب الامم المتحدة وسفارات الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وذلك لوضعهم في الصورة.. وسيتم من خلالها شرح وجهات نظرهم وكشف حقيقة التجاوزات التي تفتعلها اللجنة الرئاسية تجاههم وتجاه شرائح مهمة في المجتمع.

المنظمات الحزبية

< إلى ذلك قال الدكتور عبدالملك الشرعبي - رئيس مركز التنمية المحلية والشبابية..

- في الحقيقة لقد أقصت اللجنة الرئاسية معظم المنظمات المحايدة والمستقلة واعتمدت المنظمات المنتمية لأحزاب اللقاء المشترك تحديداً وسيطروا على حصة المنظمات الحقيقية بالكامل، وللاسف الشديد وضعوا شروطاً للمنظمات الراغبة في المشاركة وطبقوها على المنظمات المستقلة واضافوا عليها تعقيدات اخرى، فيما المنظمات الحزبية لم تخضع لأي شروط أو ما شابه ذلك.

مؤكداً أن هناك الكثير جداً من المنظمات المستقلة التي تنطبق عليها شروط المشاركة تم استبعادها وعدم الاكتراث بها وبرغبتها ووجودها..

كما انه قد أتضح لنا أنهم كانوا قد حددوا- سابقاً- المنظمات المشاركة، بل كل الأسماء المشاركة باسم منظمات منها وهمية ومنها موجودة.

واضاف: لم يراعو أي معيار او شرط لمشاركة المنظمات كما لم يلتزموا بأي شيء ولم يحترموا المنظمات بأي شكل من الأشكال، خصوصاً المنظمات النوعية والتي لديها رؤى وخطط وبرامج وأفكار جديدة من شأنها أن تمثل اضافة لمؤتمر الحوار الوطني.

مؤكداً ان هناك ازدواجية وتحايلاً وعملاً خارج اطار شرف المسئولية والمصلحة الوطنية من قبل ممثلي اللجنة الرئاسية الذين يتحاورون شكلياً واعلامياً فقط مع المنظمات.. مشيراً إلى أن ما يجري ثقافة حزبية اقصائية تآمرية واحتواء وتخدير.

لن ينجح

< وعن رؤيته لمستقبل الحوار الوطني قال: البداية سيئة جداً، ولن ينجح مؤتمر الحوار الوطني مطلقاً إلا بمشاركة كل ابناء الوطن والقوى الفاعلة التي تمتلك الرؤى السديدة والخبرات المعبرة عن ضمير وهموم ومصالح الانسان اليمني.. والمنظمات المدنية تعد أهم روافد مؤتمر الحوار الوطني.

وليدة أزمة

< وفي السياق ذاته قال الاستاذ محمد صالح المنتصر - رئيس النقابة العامة للعاملين بالزراعة والصناعات الغذائية والاسماك والمسئول الاعلامي للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن: هناك تحايل واقصاء واضحان من قبل اللجنة الرئاسية للمنظمات المدنية، فقد اقصوا المنظمات الفاعلة المستقلة وتعاملوا مع أشباه منظمات خلقتها الساحات وهذا لن يفيد مؤتمر الحوار الوطني قطعاً.

وأضاف: يجب أن تشارك المنظمات المدنية الفاعلة في الساحة وفقاً للمعايير التي وضعتها اللجنة الرئاسية نفسها في اعلانها للمنظمات في وسائل الاعلام ومن ضمن المعايير تاريخ المنظمات وانتشارها وأعداد المنتسبين إليها.

وقال : ان اختيار ما يُعرف بـ«المنظمات» التي فرضتها الساحات ووليدة الأزمة، يعد تقليلاً من شأن المجتمع المدني النقابي الفاعل وإساءة للحوار الوطني..

كولسة ومغالطة

< واضاف المنتصر: ما نشاهده اليوم في عمل اللجنة الرئاسية من خلال ممثليها المتحاورين مع المنظمات المدنية بعيد عن المنطق والمصلحة الوطنية والجدية والحزم.. وباختصار إنها الكولسة والمغالطة والالتفاف على المعايير والشروط.

واعتبر ان سيطرة التأثير والنفس الحزبي على هذا الموضوع مفسدة كبرى وتهميش واقصاء سيقود مؤتمر الحوار الوطني وعمل اللجنة الرئاسية الى الفشل وفقدان الثقة لدى المنظمات المدنية ذات الحضور والتأثير والتاريخ، وأيضاً لدى مختلف مكونات وشرائح المجتمع.

جزاء الإحسان

عبدالغني عبدالله الحمادي

لا يختلف اثنان أن الزعيم علي عبدالله صالح قاد اليمن ٣٣ عاماً نعم الجميع خلالها بالأمن والامان والاستقرار والطمأنينة داخلياً وأنجز الاتفاقات والمعاهدات المهمة ومنها ترسيم ما تبقى من الحدود مع دول الجوار بحنكة وحكمة ورجاحة عقل وتحت قاعدة لا ضرر ولا ضرار، فأوجد بذلك حزاماً أمنياً قوياً يحفظ أمن البلاد داخلياً وخارجياً.

ولعل المنجزات العملاقة المترامية الاطراف داخل الوطن لخير شاهد على إخلاص وتفاني الزعيم وأنه عمل لوطنه وأبناء شعبه أكثر مما عمل لشخصه وحزبه، فأي منجز عملاق تراه يرتبط باسمه وخلال فترة حكمه، فإعادة بناء سد مأرب الحضارة والتاريخ واستخراج النفط وشق الطرقات الممتدة في كل جبل وسهل، والاتصالات السلكية واللاسلكية التي وصلت الى كل المدن والارياف اليمنية التي قلما تجدها في دول متطورة وغنية والكثير والكثير وأهمها إعادة اللحمة وتحقيق الحلم اليمني المتمثل بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي رفع بها هامات اليمنيين أمام العالم، وإن وجدت بعض المنغصات التي رافقت حكمه وخاصة بعد عام ١٩٩٠م فهي وبعد دخول الاشتراكي والاصلاح في الحياة السياسية كشريك أساسي في الحكم، واليوم نسمع بعض المفرقعات من بعض من يسمون أنفسهم عقلاء يقللون من شأن الرئيس ويزعمون أنه سبب لما يجري.. إنما هم اليوم يرمون بفشلهم وخلال هذه الفترة لسابق عهد ليحفظوا ماء وجوههم ووجودهم أمام الشعب اليمني ولتبرئة ما قطعوه من عهود على أنفسهم لعودة البلاد الى ما هو أفضل من ذي قبل وفي وقت قريب، فالشعب اليمني ليس كما يتوهمون، فقد بات يقارن ويحلل ويزن الامور بعين البصيرة ، فلا يقبل المغالطات والمزايدات، كما أنه يريد ترجمة الأقوال الى أفعال، فبالله عليكم ماذا يجني المؤتمر وقاداته من وراء انطفاء الكهرباء وانقطاع الماء وغيره؟! لابد أن يعي هؤلاء أن المؤتمر وحلفاءه لم ولن يفكر حتى مجرد التفكير بمثل ذلك، لقد فشلت الحكومة في حماية أبراج الكهرباء حتى ملاحقة مرتكبيه ولا يمكن لزعيم بحجم القائد العظيم علي عبدالله صالح أن يهد ما بناه خلال فترة حكمه، ولو كان كذلك لأدخل البلد في أتون حرب لا تبقي ولا تذر، لكنه غلّب المصلحة الوطنية على نفسه وتنازل عن حقه الدستوري، بل انه يوم جريمة جامع النهدين دعا قادة الجيش للتحلي بالصبر وعدم الرد حقناً للدماء اليمنية وكذا التوقيع على المبادرة الخليجية مع الاطراف السياسية الاخرى لتجنيب البلد منزلقات ومهالك كادت تؤدي بالبلد الى ما لا يحمد عقباه، ليس غريباً عليه ولم تكن تلك التضحيات الوطنية الاول من نوعها فقد ضحى بنفسه يوم عرض عليه كرسي الرئاسة في يوليو ١٩٧٨م وهو يعلم أن الكرسي محاط بالمخاطر.. هل جزاء الاحسان إلا الاحسان؟

نقابة المحامين تطالب بإقالة وزير العدل

جددت نقابة المحامين اليمنيين تمسكها بمطلب اقالة وزير العدل على خلفية ما صرح به جهاراً نهاراً من إنكار لقانون المحاماة واقراره مخالفته وجاهر بتحدي القانون نكثاً لليمين الدستورية.

وأمهلت نقابة المحامين في بيان لها اسبوعاً واحداً لإقالة وزير العدل.. وجاء في البيان- الذي نقلت «الميثاق» صورة منه: أن اسبوعاً واحداً هو الفرصة الزمنية التي تمنحها النقابة لرئيس الجمهورية لإقالة وزير العدل ما لم فسيختتم هذا الاسبوع بمؤتمر صحفي يكون فاتحة لتصعيد متصاعد حتى يتم تنفيذ هذا المطلب الدستوري المشروع ولمطالب أخرى سيعلن عنها لاحقاً..

وطالبت النقابة الدول والمنظمات المانحة وقف الدعم المهدور طوال السنوات الماضية لإصلاح القضاء لأن اصلاح القضاء ظل حبراً على ورق لم يلمسه أحد في الواقع منظمات ونقابات ومواطنين.. ولأن نقابة المحامين رديف القضاء فلا إصلاح قضائي وقيادة القضاء تكمم الافواه وتنكر القانون وتمارس تعسفاً بحق المحامين.

وأعلنت نقابة المحامين رفضها القاطع وادانتها الشديدة للخروقات والممارسات التي تنتهك سيادة واستقلال الدولة اليمنية والتدخل الاجنبي بكافة اشكاله العسكرية والسياسية.

مؤكدة تضامنها مع المطالب المشروعة للموظفين الاداريين للسلطة القضائية ومقدرين ومثمنين عالياً تضامنهم مع مطالب نقابة المحامين اليمنيين.

داعية المنظمات الحقوقية والجماهيرية وكل وسائل الاعلام في الداخل والخارج الى التضامن معها في مطالبها المشروعة والعادلة.

أبو غانم يسخر من تصريحات ناطق العسكرية ويطالبه بالمصداقية

سخر المناضل اللواء عبدالله أبو غانم من رد الناطق الرسمي للجنة العسكرية اللواء علي عبيد على «سؤال قناة اليمن اليوم حول المسيرة التي خرجت من الفرقة المنشقة وجامعة صنعاء الى شارع حدة- الاربعاء- والذي اعترض على تسمية الفرقة المنشقة.. وقال: ان الجميع اصبحوا شرعية وأن من تحركوا من الفرقة والجامعة من تلك المسيرة هم من الشرعية».

وقال اللواء عبدالله أبو غانم في اتصال هاتفي مع «الميثاق» متسائلاً: كيف يمكن للشرعية التي يتحدث عنها عبيد أن تعتدي على الشرعية في أمانة العاصمة وفي أرحب ونهم، إنّ كان ما يقوله ناطق اللجنة هو الحقيقة..

واعتبر أبو غانم حديث الناطق الرسمي بعيداً عن المصداقية وفيه تهرب واضح من المسئولية.. داعياً اللجنة العسكرية إلى أن يتقوا الله في الجيش وان يستشعر الجميع مسئولياتهم والابتعاد عن محاولات التضليل، فلا يمكن أن تعالج المشاكل والقضايا بالمغالطات وإنما بالمصداقية والمسئولية الشجاعة..